النهار
السبت ١٤ حزيران ٢٠٠٣

# قرداحي مثل لحود في مؤتمر نحو لبنان الالكتروني

# سلامة : التكنولوجيا في القطاع العام تسرع في انشاء حكومة الكترونية

اولى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة اهمية استعمال التكنولوجيا في القطاع العام معتبراً «انه يسهّل الاسراع في انشاء حكومة الكترونية وقد يتطلب تطويرها استراتيجيات مختلفة في دول تعتمد في قطاعها العام على مواطنيها». ولفت الى ان المصرف المركزي اصدر سلسلة تعاميم لتنظيم العمل المصرفي الالكتروني.

كلام الحاكم سلامة جاء في خلال جلسة افتتاح مؤتمر «نحو لبنان الالكتروني» التاسعة صباح امس في فندق «فينيسيا» برعاية رئيس الجمهورية العماد اميل لحود ممثلا بوزير الاتصالات جان لوي قرداحي، وفي حضور ممثل رئيس مجلس النواب نبيه بري النائب عدنان عرقجي، ممثل رئيس الحكومة رفيق الحريري النائب غنوة جلول، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي روجيه نسناس، النائب الاول لحاكم مصرف لبنان والوزير السابق الدكتور ناصر السعيدي، رئيس الشبكة الاقليمية العربية لفريق الامم المتحدة لتقنية المعلومات والاتصالات طلال ابو غزالة، مساعد الامين العام للجامعة العربية الدكتور سعود الزبيدي وعدد من ممثلي المؤسسات العامة والخاصة المعنية بشؤون التكنولوجيا والمعلومات

## ■ كلمة السعيدي ■

بعد النشيد الوطني وكلمة ترحيبية ألقى الدكتور ناصر السعيدي كلمة قال فيها: نحن بحاجة لبنية تحتية قانونية حديثة لدعم نظام اقتصادي واجتماعي يقوم على المعرفة، بنية يجب توسيعها لتشمل مجموعة اساسية من القوانين، ومنها: قانون للحكومة الالكترونية يتيح للحكومة ان تنفذ مهامها والمعاملات الادارية بشكل الكتروني / رقمي، بما في ذلك المشتريات الحكومية، قانون لحماية المعلومات والبيانات، يضمن الطابع السري للمعلومات الشخصية، قانون لضمان حرية المعلومات، يتيح وصول المواطنين الى المعلومات العامة على نطاق واسع، قانون للهوية الالكترونية او للاتصالات الالكترونية يعترف بالاثبات والتوقيع الرقمي، وينشئ هوية ذات طابع رقمي، قانون لمكافحة جرائم الانترنت وجرائم سوء استخدام انظمة الكومبيوتر، بغية حماية الملكية الالكترونية.

وقال: اننا بحاجة الى الاسراع في تنفيذ الحكومة الالكترونية. فالحكومة يجب ان تصبح منتجاً فعالاً يقدم السلع والخدمات بالشفافية اللازمة، وذلك عن طريق موظفين وادارة قابلة للمساءلة، ان الحكومة الالكترونية، اذا نفذت بشكل فعال، يمكنها ان تكون اداة هامة في تحقق اصلاح مؤسسي عميق في القطاعين العام والخاص، بالاضافة الى الاصلاح الاداري وزيادة فاعلية توفير السلع والخدمات التي يقدمها القطاع العام وفاعلية المشتريات الحكومية.

فالحكومة الالكترونية بوصفها اداة رئيسية لتحقيق «الحكم السليم» يمكنها، اذا كانت مصحوبة باستثمارات كبيرة في التكنولوجيا الجديدة، ان تكون مصدرا مهما لزيادة الانتاجية والنمو الاقتصادي، بالاضافة الى تحقيق التنمية الاقتصادية والديموقراطية في لبنان.

## ■ كلمة كمبالوف ■

ثم تحدث باسم فريق الامم المتحدة لتقنية المعلومات والاتصالات سيرجي كمبالوف فقال: هذا الفريق يعتبر فريداً من نوعه لأنه يجمع مسؤولين حكوميين والقطاع الخاص وقوى المجتمع المدني في جهد مشترك لوضع تقنية المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية للجميع. ولضمان ان يلبي فريق عمل تقنية المعلومات والاتصالات التابع للأمم المتحدة هذا المطلب اسس فرق عمل اقليمية عدة وظيفتها العمل على جمع وجهات النظ الاقليمية والمحلية لتقديمها للمجتمع الدولي. وكانت الشبكة العربية الاقليمية اول فرقة عمل واحدى نشاطاتها المهمة المساهمة في دعم وتطوير واطلاق العديد من الاستراتيجيات الالكترونية الوطنية في بلدان المنطقة العربية.

اضاف: ان تجارب الدول في قارات مختلفة اثبتت ان تطوير الشبكة العربية الاقليمية لتقنية المعلومات والاتصالات لا تنجح الا بخطة تنموية وطنية استراتيجية قائمة على اطراف عدة في المجتمع ومدعومة من قبل القيادة السياسية العليا للبلد.

## ■ كلمة ابو غزالة ■

بعدها كانت كلمة ابو غزالة اقترح فيها على اللجنة الوطنية المتوقع انشاؤها لبرنامج لبنان المعرفي ان تأخذ في اولوياتها الآتي:

١ - ادخال تقنية المعلومات والاتصالات في مناهج التعليم ليس كموضوع بحد ذاته فقط بل كجزء من عملية التعليم وبيئته.

٢ - زيادة وتوسيع الاتصالات بالانترنت من خلال الاجهزة وخطوط الاتصال بمختلف انواعها.

٣ - تسهيل الاجراءات الادارية والحكومية ذات العلاقة.

٤ - تطوير التشريعات والسياسات التي تسهل التعامل في البيئة المعلوماتية.

٥ - تطوير اجراءات الامان في الاتصالات والتعاملات الالكترونية سواء المصرفية او التجارية او غيرها وما يتعلق بها من اجراءات التحقق والتعاقد وغيرهما.

٦ - ان تستعمل الدولة نفوذها كموجه وحافز في هذه العملية وان تقدم الدعم اللازم للفعاليات كافة ذات العلاقة. وقال: ان لجنة لبنان المعرفي ستركز حتما على خلق المجال المساعد للتقدم نحو لبنان المعرفي، في حين ان الشبكة العربية الاقليمية ستركز على تبادل الخبرات بين الدول العربية ونقل التجارب والنجاحات والدروس في ما بينها. كما ان الشبكة العربية الاقليمية ستستفيد من الدور الفعال الذي سلعبه لبنان في تطوير توجهات متجانسة في مجالات التعاون بين الدول العربية. وكما هو الحال دائما فان فريق العمل لا يسعى لاقامة برامج فنافسة بل سيكتفي بمساعدة تلك الجهود التي سيقوم بها لبنان وسيدعمها كما يجب.

ثم تحدث الدكتور سعود الزبيدي فقال: لقد خلقت ثورة المعلومات بانفجارها المعرفي نظاما اقتصاديا قد يستطيع ان يقدم او يكتشف تكنولوجيات رائعة، وقد يستطيع ايضا ان يكون ثروات ضخمة جدا لمن يحتكر السوق العالمية ولكن من المؤكد ان مثل هذا المجتمع ليس له حتى الآن وجه انساني او اطار اجتماعي مبني على التكافل والتعاطف، لهذا فنحن نرى ان العالم الذي تحول الى قرية كونية صغيرة لن يتهيأ له الاستقرار ما لم يكن العدل شريعة دولية ثابتة ومستقرة فيه.

## ■ كلمة سلامة ■

وألقى الحاكم سلامة كلمة جاء فيها: ان بناء المستقبل لن يكون باستعمال ادوات الماضي كما ان استعمال الوسائل الحديثة لا يبعد اي مجتمع عن جذوره ولن يغير في ثقافته. لقد اصبحت التكنولوجيا باشكالها المتعددة، ومنها التعاطي الالكتروني خيارا حتميا في ظل العولمة، فمعها تتأمن السرعة والدقة والشفافية. من المهم ان لا تبقى التكنولوجيا محصورة في استعمالها بالقطاع الخاص، ويجب استعمالها اكثر في القطاع العام مع الانتباه الى وتيرة توسيع هذا الاستعمال لما له من عواقب على فرص العمل للمواطنين.

فقد يسهل الاسراع في انشاء حكومة الكترونية في دول تعتمد على العمالة الاجنبية، وقد يتطلب تطوير الحكومة الالكترونية استراتيجيات مختلفة في دول تعتمد في قطاعها العام على مواطنيها.

لقد سعى مصرف لبنان وفي خلال العشرة اعوام الفائتة الى تطوير المناخ التشريعي الضروري لتطوير التعاطي الالكتروني في القطاع المصرفي والمالي مشددا على الحماية وضبط التكلفة.

فاقترح في العام ١٩٩٩ القانون الرقم ١٣٣ الذي وسع مهام المصرف المركزي بما اتاح له اصداء تعاميم تنظيمية لتطوير وسائل وانظمة الدفع الالكترونية ومنها المنفذ عن طريق الصراف الآلي وبطاقات الايفاء او الدفع او الائتمان وعمليات التحاويل النقدية الالكترونية وعمليات المقاصة والتسوية العائدة لمختلف وسائل الدفع والادوات المالية بما فيها الاسهم والسندات التجارية.

وقد فوضت الحكومة ومجلس النواب من خلال اقرار القانون مصرف لبنان بصلاحيات تنظيمية ورقابية وصلاحية فرض الغرامات والعقوبات الادارية المخول بها هو او الهيئات المنشأة لديه.

كما اقر، باقتراح من المركزي وفي العام نفسه، قانون مرتبط بحصر عمليات حفظ الاوراق المالية واجراء التسويات والمقاصة بين الصكوك المالية المشتركة لتذكير المودع طلبا من مصرف التابع وهذا القانون الذي اقترح ايضا في العام ٢٠٠٠ [illegible] التعامل ورقص في المعاملات وتدني كذلك [illegible] الاستهم والسندات. فاخفض بالكلفة وسرع عملية انتقال ملكية هذه الاوراق.

كما صدر ايضا في العام ١٩٩٩ القانون الرقم ٢٩ للسماح للمصارف وللمؤسسات المالية بفتح حسابات لديها للصكوك المالية والقيم المنقولة.

استند المصرف المركزي على هذه القوانين لتنظيم العمل المصرفي الالكتروني، واصدرت تعاميم هدفت الى:

- تعريف العمليات المالية والمصرفية المنفذة بالوسائل الالكترونية، وهي تلك العمليات المنفذة بالهاتف او بالحاسوب او بالانترنت او بالصراف الآلي او ببطاقات الائتمان.
- تشريع القوانين الالكترونية.
- تحديد ملزمات الامان.
- تحديد موجبات الترخيص.
- وضع اطر عملية التحاويل النقدية الخارجية وشطرها الذي يقوم بها من هو منتسب الى شبكة عالمية.
- تطبيق القوانين المعتمدة في التعاطي المصرفي التقليدي ومنها قانون السرية المصرفية.
- مطالبة مفوضي المراقبة باعداد تقارير نصف سنوية عن العمليات الالكترونية.
- الزامية ربط فروع المصرف بالمركز الرئيسي بشبكة داخلية تؤمن المعلومات الآنية وتسمح بوضعية مالية دقيقة لكل مصرف.
- تنظيم ووضع وتثبيت وتشغيل الصراف الآلي مع اشتراط الحصول على ترخيص مسبق من مصرف لبنان.
- تنفيذ اعمال المقاصة والتسوية المرتبطة باستعمال البطاقات المحلية المصدرة في السوق اللبنانية والمستعملة محليا، وكذلك اجراءات التحكيم لحل النزاعات.
- تنظيم المقاصة الالكترونية والعمليات العائدة لبطاقات الايفاء والدفع والمستعملة محليا على اجهزة الصراف الآلي.
- مطالبة المصارف بوضع انظمة ذات علاقة بالعمليات الالكترونية باشراف الرقابة الداخلية.
- اطلاق الشيك المرمز والموحد تسهيلا للمقاصة الالكترونية.
- تنظيم عمليات التحاويل من والى مصرف لبنان من خلال السويفت.
- التاسيس لشبكة مصرفية آمنة ضمن مشروع سبيل.

اننا نهدف لان يكون مصرف لبنان موقعا تكنولوجيا يشمل الخبرات في هذا الميدان، متفاعل مع القطاع الخاص وداعما لجهود الدولة في تطوير التعاطي الالكتروني في عملها الداخلي مع الآخرين.

بعد ذلك بدأت جلسات العمل. وتستمر اعمال المؤتمر حتى اليوم.